مقتضيات تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

د. ودان بوعبدالله
أستاذ محاضر ب

د. براهيمي بن حراث حياة
أستاذ محاضر أ

أ.د. يوسفي رشيد
أستاذ التعليم العالي
جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم –

ملخص:
عرف اعتماد الجزائر على النفط زيادة مستمرة خلال السنوات الأخيرة، فصادرات المحروقات لا تزال تشكل الحصة الأكبر من إجمالي الصادرات. هذا الاعتماد على الموارد النفطية شكل عقبة رئيسية للاقتصاد الجزائري، ولذلك يجب على الحكومات خلق أفضل الظروف لتشجيع، توجيه وتأطير المؤسسات المصدرة نظرا لأهمية ذلك لضمان النمو الاقتصادي المستدام، لأن فقط الاستراتيجيات الموجهة للتصدير تعتبر قادرة على المساهمة في إقلاع الصناعة وبالتالي أسرع نمو للاقتصاد.
كلمات مفتاحية: الصادرات، سعر الصرف، النمو الاقتصادي، العولمة، الجزائر.

Résumé:
La dépendance de l'Algérie à l'égard de son pétrole ne cesse de s'accentuer ces dernières années. En effet, les exportations hydrocarbures continuent à constituer la part la plus importante des exportations globales. Cette dépendance vis-à-vis des ressources pétrolières constitue un handicap majeur de l'économie algérienne. Les gouvernements devront créer de meilleures conditions pour favoriser, encadrer et encourager les entreprises exportatrices vus l'importance qu'elle recelent pour assurer une croissance économique durable car seule les stratégies axées sur les exportations sont en mesure de contribuer au décollage de l'industrie et donc à une croissance plus rapide de l'économie.
Mots clé: exportation, taux de change, croissance économique, mondialisation, Algérie.

تمهيد:

أثبتت التجارة الدولية دورها كمحرك للتنمية الاقتصادية، وذلك لما تدره من مكاسب وعائدات على الدول أطراف التبادل، والمتتبع للأوضاع الاقتصادية يلاحظ تنامي وتعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات، التكتلات الاقتصادية وسيادة آلية السوق، كل هذه العوامل وما صاحبها من تطور تكنولوجي ومعلوماتي ساهمت في بروز ظاهرة العولمة التي أصبحت السمة الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد.

والجزائر تسعى إلى تحقيق النمو والازدهار الاقتصادي، وفي ظل الضغوط التي تواجهها من قبل الهيئات الدولية وسط بيئة مملوءة بالمخاطر والمخاوف من المجازفة بالاقتصاد الوطني خاصة في ظل الأزمات المتتالية التي يشهدها الاقتصاد العالمي، تقوم بمجهودات لتحرير تجارتها الخارجية بالانتقال إلى اقتصاد السوق، وكذا محاولة تنويع صادراتها لتحقيق أكبر قدر من الإشباع الذاتي عن طريق الإنتاج المحلي، بهدف إلغاء العجز في ميزان المدفوعات وزيادة التراكم الرأسمالي، عن طريق القيام بعمليات تصنيعية لإحلال المنتجات المحلية محل الواردات من المنتجات الأجنبية.

ولمعالجة هذا الموضوع ارتأينا تقسيم هذه الورقة البحثية إلى محورين رئيسيين كالآتي:

أولا: تحليل التجارة الخارجية في الجزائر؛

ثانيا: آليات ترشيد الواردات وزيادة الصادرات الجزائرية.

أولا: تحليل التجارة الخارجية في الجزائر:

سنحاول في هذا المحور تقديم مفهوم التجارة الخارجية، ثم سنتناول الأسباب التاريخية التي أدت إلى تدهور أداء الجزائر التصديري، بالإضافة إلى قياس مؤشراتها.

1- مفهوم التجارة الخارجية:

يمثل اعتماد النشاط الاقتصادي المحلي على التجارة الخارجية الصورة المعبرة عن مختلف مظاهر الاعتماد على الخارج، حيث يبرز تدفقات السلع والخدمات المصدرة والمستوردة أثناء فترة زمنية معينة، أو بعبارة أخرى يعكس طاقة الاقتصاد الوطني الإنتاجية ممثلة بالصادرات، وترجمة لمدى عجز القاعدة الإنتاجية الوطنية عن الوفاء بحاجات السكان ومتطلبات التنمية ممثلة في الواردات، وعليه تستخدم بعض المؤشرات لقياسها، بداية بمؤشر

الانفتاح الاقتصادي الذي يقاس بنسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ثم نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي، فنسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، يليها مؤشر البنية الهيكلية للصادرات والواردات وكذا التوزيع الجغرافي للتجارة الدولية[31].

2- الأسباب التاريخية التي أدت إلى تدهور الأداء التصديري:

تتمثل في أهم الاختلالات التي أثرت على الميزان التجاري، والتي سنوجزها فيما يلي[32]:

– هيمنة القطاع النفطي الريعي على الاقتصاد: نمو الريع البترولي أدى إلى تدهور روح المنافسة في القطاع الفلاحي، عن طريق معدلات صرف مبالغ في قيمتها، سياسة أسعار غير ملائمة، زحف ريفي نحو المدن وإهمال صيانة عتاد التجهيز، فزادت الواردات من السلع التجهيزية، الاستهلاكية والفلاحية. كما أن الارتفاع الهائل في الدخل والعائدات من العملة الصعبة شجع على أنماط من الاستهلاك والإنتاج الموجه إلى الاستيراد وإلى القليل من التصدير غير البترولي.

– الإختلالات الهيكلية والسعرية: تعتبر نابعة من هيمنة الدولة والقطاع العام على جميع العمليات الاقتصادية، مع توجيهها المركزي غير الكفء للموارد الاقتصادية المحدودة، الاعتماد على الأسعار الإدارية المثبتة بأقل من أسعار التوازن وانتشار الإعانات على السلع والخدمات، مما أضاف أعباء كبيرة على موارد الدولة، نتج عنها تدني في نوعية الخدمات المقدمة للمستهلكين. كما تم تهميش دور القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية التي ظلت حبيسة السياسات الاقتصادية المتناقضة، فكان نموها ضعيفًا، واقتصرت على فعاليات هامشية لا ترقى إلى إمكانياتها الحقيقية الكامنة. إن السياسة الاقتصادية المتبعة ألحقت أشد الضرر بالصناعات التصديرية، إذ أنها تنحاز لصالح النشاطات الموجهة للداخل.

- إفلاس مؤسسات القطاع العام: كان في الجزائر ما لا يقل عن 1000 مؤسسة حكومية تعمل في القطاعات الإنتاجية خارج قطاع المحروقات، بنيت معظمها في عقد السبعينات من القرن الماضي بعد التأميم وارتفاع عائدات

[31] يوسفي رشيد: سياسة التصدير كأداة للتقويم الهيكلي –حالة الجزائر–، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة وهران، 2005-2006، ص 102.

[32] نفس المرجع السابق، ص ص 99-101.

النفط، وكان يعول عليها في استراتيجيات التنمية آنذاك على أن تكون القاعدة الإنتاجية للانطلاق بنمو اقتصادي سريع.

أديرت هذه المؤسسات تحت نظام اقتصادي موجه شديد المركزية، يتم تحديد كل من الإنتاج، التسعير والتسويق...الخ بشكل إداري من قبل موظفوا الدولة، كما أن أغلب نشاطاتها تحت الحماية الحكومية ونظام الإعانات، فهي محمية من الاستيراد وتحصل على مدخلاتها من الطاقة والمواد الأولية بأسعار تقل بكثير عن الأسعار الدولية، ولا تمارس العملية التسويقية، لأنها نشأت في بيئة حكومية لا تعير للأسواق وقوى السوق أي أهمية، وبسبب هذه الأجواء لم تأخذ إداراتها الاهتمام الحقيقي لمستوى الإنتاجية بسبب انعدام الحافز.

كما تعاني أغلبها من تآكل معداتها ومكائنها بسبب قدمها ومحدودية الصيانة والتجديد، بالاضافة إلى عدم توفر رأس المال التشغيلي اللازم، فهي لا تستطيع إعادة الإنتاج تحت ظروف المنافسة التجارية، نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج وتفشي البطالة المقنعة فيها، والتي تعتبر تحصيل حاصل لجزء من نظام الحماية الاجتماعية، فترتب عن كل هذا إفلاس العديد منها، وعدم قدرتها على تلبية الطلب المحلي ناهيك عن التصدير الذي يتطلب قدرة كبيرة على المنافسة.

3- مؤشرات قياس التجارة الخارجية للجزائر:

إن الغرض من تحليل هذه المؤشرات يتمثل في قياس مدى قدرة الاقتصاد الوطني على تجنب أو على الأقل التخفيف من الآثار الناجمة عن الاضطرابات والأزمات الخارجية، بعبارة أخرى تحليل مدى خضوع النشاط الاقتصادي الوطني لعوامل خارجية بعيدة عن تأثير صانع السياسة الاقتصادية الوطنية.

الجدول رقم 1: التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة 1970 – 2014 (الوحدة مليون دج)

السنة	الواردات	الصادرات	التجارة الخارجية	الناتج الداخلي الخام	واردات/لناتج د خ (%)	صادرات/ ناتج د خ (%)	تجارة الخارجية/ ناتج د خ (%)
1970	6.205	4.981	11.186	25.508,6	24,33	19,53	43,85
1971	6.028	4.208	10.236	26.409,3	22,83	15,93	38,76
1972	6.694	5.854	12.548	32.226,7	20,77	18,17	38,94
1973	8.876	7.479	16.355	36.654,9	24,22	20,40	44,62
1974	17.754	19.594	37.348	55.560,9	31,95	35,27	67,22
1975	23.755	18.563	42.318	61.573,9	38,58	30,15	68,73
1976	22.227	22.205	44.432	74.075,1	30,01	29,98	59,98
1977	29.475	24.410	53.885	87.240,5	33,79	27,98	61,77
1978	34.439	24.234	58.673	104.831,6	32,85	23,12	55,97
1979	32.378	36.754	69.132	128.222,6	25,25	28,66	53,92
1980	40.519	52.648	93.167	162.507,2	24,93	32,40	57,33
1981	48.780	62.837	111.617	191.468,5	25,48	32,81	58,30
1982	49.384	60.478	109.862	207.551,9	23,79	29,14	52,93
1983	49.782	60.722	110.504	233.752,1	21,30	25,98	47,27
1984	51.257	63.758	115.015	263.855,9	19,43	24,16	43,59
1985	49.491	64.564	114.055	291.597,2	16,97	22,14	39,11
1986	43.394	34.935	78.329	296.551,4	14,63	11,78	26,41
1987	34.153	41.736	75.889	312.706,1	10,92	13,35	24,27
1988	43.427	45421	88.848	347.716,9	12,49	13,06	25,55
1989	70.072	71.937	142.009	422.043,0	16,60	17,04	33,65
1990	87.018	122.279	209.297	554.388,1	15,70	22,06	37,75
1991	139.241	233.589	372.830	862.132,8	16,15	27,09	43,25
1992	188.547	249.010	437.557	1.074.695,8	17,54	23,17	40,71
1993	205.035	239.552	444.587	1.189.724,9	17,23	20,14	37,37
1994	340.142	324.338	664.480	1.487.403,6	22,87	21,81	44,67
1995	513.193	498.451	1.011.644	2.004.994,7	25,60	24,86	50,46
1996	498.326	740.811	1.239.137	2.570.028,9	19,39	28,83	48,21
1997	501.580	791.768	1.293.348	2.780.168,0	18,04	28,48	46,52
1998	552.359	588.876	1.141.235	2.830.490,7	19,51	20,80	40,32
1999	610.673	840.517	1.451.190	3.238.197,5	18,86	25,96	44,82
2000	690.426	1.657.216	2.347.642	4.123.513,9	16,74	40,20	56,94
2001	764.862	1.480.336	2.245.198	4.227.113,1	18,09	35,02	53,11
2002	957.040	1.501.192	2.458.232	4.522.773,3	21,16	33,19	54,35
2003	1.047.441	1.902.054	2.949.495	5.252.321,1	19,94	36,21	56,15

59,39	38,01	21,38	6.149.116,7	3.651.848	2.337.448	1.314.400	**2004**
65,00	45,25	19,75	7.561.984,4	4.915.193	3.421.548	1.493.645	**2005**
65,13	46,80	18,33	8.501.635,8	5.537.542	3.979.001	1.558.541	**2006**
65,55	45,06	20,49	9.352.886,4	6.130.992	4.214.163	1.916.829	**2007**
69,86	46,57	23,29	11.043.703,5	7.714.703	5.142.670	2.572.033	**2008**
61,57	32,93	28,64	9.968.025,3	6.137.625	3.282.820	2.854.805	**2009**
60,52	35,40	25,12	11.991.563,9	7.256.553	4.244.746	3.011.807	**2010**
60,11	36,81	23,30	14.526.608,3	8.731.354	5.346.733	3.384.621	**2011**
58,82	34,58	24,24	16.115.429,5	9479858	5.572.786	3.907.072	**2012**
57,50	31,13	26,37	16.569.270,8	9525781	5.157.233	4.368.548	**2013**
55,19	28,57	26,62	17.730.700,0	9785379	5.065.671	4.719.708	**2014**

Source: Rétrospective statistique 1970-2002, office national des statistiques, 2005, pp 167-168.
Rétrospective statistique 1970-2002, op.cit, pp 234-236.
Collection Statistiques, évolution des échanges extérieurs de marchandises de 1998 à 2008, n°148, office national des statistiques, janvier 2010, p15.
Collection Statistiques, évolution des échanges extérieurs de marchandises de 1998 à 2008, op.cit, p80.
Données statistiques, indices de valeur unitaire à l'importation de marchandises, office national des statistiques, n°651, premier semestre 2010, p9.
Annuaire statistique de l'Algérie, résultats 2005-2007, office national des statistiques, n°25, 2009, p 430.
Ministère des Finances, direction générale des douanes, centre national de l'information et des statistiques, statistiques du commerce extérieur de l'Algérie, 2010, p4.
Ministère des Finances, direction générale des douanes, centre national de l'information et des statistiques, statistiques du commerce extérieur de l'Algérie, 2014, p4.
Ministère des Finances, direction générale des douanes, centre national de l'information et des statistiques, statistiques du commerce extérieur de l'Algérie, 2013, p4.
Ministère des Finances, production et valeurs ajoutées par secteur, disponible sur internet, http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/pib/PIB2014.pdf
Office national des statistiques: produit intérieur brut (SCN) et son affectation, disponible sur internet 12-04-2015 http://www.ons.dz/IMG/pdf/PIB_SCN_aff2000-2013.pdf

- مؤشر التجارة الخارجية إلى الناتج الداخلي الخام:

يبين الأهمية التي يحتلها قطاع التجارة الخارجية في النشاط الاقتصادي الوطني، عن طريق إبراز مدى مساهمة المبادلات الخارجية في الناتج الداخلي الخام، حيث بلغ متوسط درجة الانفتاح على قطاع التبادل الخارجي خلال الفترة التي شملتها الدراسة 50.56%، الأمر الذي يعني أن نصف النشاط الاقتصادي الوطني يتوقف على عوامل خارجية بعيدة عن تأثير صانع السياسة الاقتصادية الوطنية. وبالتالي، فإن الاضطرابات الخارجية، سواء ما تعلق

بالطلب الأجنبي على السلع والخدمات المحلية أو بالعرض الأجنبي للسلع والخدمات المستوردة، تؤثر على جزء مهم من النشاط الاقتصادي الوطني، يتجاوز الميدان الاقتصادي إلى الميادين الاجتماعية والسياسية.

– مؤشر الواردات إلى الناتج الداخلي الخام:

يعبّر عن مدى إسهام الواردات في تلبية الطلب الكلي، أي أنه يعكس حجم الاعتماد على الخارج لتلبية الطلب المحلي والأجنبي على المنتجات الأجنبية[33]. فقد بلغت نسبة الواردات إلى الناتج الداخلي الخام أعلى مستوياتها عام 1975 فكانت 38.58%، وأدنى مستوى عام 1987 بـ 10.92%، أي بمتوسط قيمته 22.12% خلال فترة الدراسة، الأمر الذي يعني أن حوالي 22.12% من الطلب الكلي على السلع والخدمات تمت تلبيته باللجوء إلى الاستيراد.

– مؤشر الصادرات إلى الناتج الداخلي الخام :

يبرز أهمية دور مساهمة السلع والخدمات المصدرة في دفع عجلة النشاط الاقتصادي الوطني، فقد بلغ متوسط إسهامها في الناتج الداخلي الخام 28.44%، مما يعني أن حوالي 28.44% من الناتج الداخلي الخام مصدره الإنفاق الأجنبي على السلع والخدمات المحلية، وعليه فاضطرابات الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية ينعكس على الاقتصادي الوطني، فينتعش بزيادته وينكمش بتراجعه، ويعود تفسير ذلك إلى ارتفاع درجة تركز الصادرات الجزائرية التي تعتمد بنسبة كبيرة على المحروقات.

– مؤشر البنية الهيكلية للصادرات والواردات:

يظهر من خلال تحليل الصادرات أن حوالي 97% منها هي عبارة عن محروقات (أنظر الجدول رقم 2)، والتي تسعر بالدولار الأمريكي، حيث بلغت عام 2014 مقدار 60.30 مليار دولار بعد أن كانت تعادل حوالي 31.39 مليار دولار عام 2004.

[33] ابراهيم العيسوي: قياس التبعية في الوطن العربي، مركز الوحدة العربية، بيروت، 1989، ص ص 44-54.

الجدول رقم 2: تطور صادرات الجزائر في الفترة 2004-2014 (مليون دولار)

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
إجمالي الصادرات	32148	46002	54613	60163	79298	45194	57053	73390	71866	64974	62886
صادرات المحروقات	31390	45004	53456	58831	77361	44128	55527	71241	69804	62960	60304
صادرات المحروقات%	97.64	97.83	97.88	97.79	97.56	97.64	97.33	97.07	97.13	96.90	95.89
باقي الصادرات	759	997	1158	1332	1937	1066	1526	2149	2062	2014	2582
باقي الصادرات%	2.36	2.17	2.12	2.21	2.44	2.36	2.67	2.93	2.87	3.10	4.11

Source: Ministère du Commerce, agence nationale de promotion du commerce extérieur, algex, www.algex.dz

ويعود هذا الارتفاع بالدرجة الأولى إلى التحسن المسجل في أسعار النفط (أنظر الجدول رقم 3)، حيث انتقل المتوسط السنوي لسعر البرميل من 17.5 دولار للبرميل عام 1999 إلى 50.6 دولار للبرميل عام 2005، وقدر في عام 2010 بـ 77.4 دولار للبرميل، وفي عام 2014 بـ 99.02 دولار للبرميل.

الجدول رقم 3: أسعار النفط لسلة خامات أوبك خلال الفترة 1999-2014 (دولار/برميل)

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
السعر الاسمي	17.5	27.6	23.1	24.3	28.2	36.0	50.6	61.0
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	*2014
السعر الاسمي	69.1	94.4	61.0	77.4	107.4	109.5	105.9	99.02

المصدر: صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، العدد 31، أبوظبي، 2011، ص 343.

صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، العدد 34، أبوظبي، 2014، ص 393.

Ministère de l'écologie, du développement durable et de l'énergie: historique du cours du Brent daté, en dollar par baril, disponible sur internet le 12-08-2015, http://www.developpement-durable.gouv.fr/Historique-du-cours-du-Brent-date.html

* سنة 2014 تعبر عن سعر برميل برنت.

أما الصادرات خارج قطاع المحروقات فتمثل نسبة ضئيلة من القيمة الإجمالية للصادرات لا تتجاوز 3%، وهذا الوضع غير مريح طالما أن أسعار المحروقات تخضع دوما للتغيرات في الأسواق العالمية، وليس من السهل على الدول المصدرة للبترول التحكم فيها، حيث أن أي انخفاض في أسعارها ينتج عنه حتما انخفاض قيمة الصادرات الإجمالية.

ومن أجل توضيح بنية الواردات الجزائرية نستعين بالجدول رقم 4 الذي يبين أهم المجموعات السلعية المكونة لها خلال الفترة من 2004 إلى غاية 2014، ويتعلق الأمر بمجموعة سلع التجهيز الصناعي، المواد الغذائية، المنتجات نصف المصنعة، سلع الاستهلاك غير الغذائية، إضافة إلى المواد الخام، الذهب الصناعي، سلع التجهيز الفلاحية، الطاقة والزيوت.

الجدول رقم 4: التركيبة السلعية لواردات الجزائر خلال الفترة 2004-2014 (مليون دولار)

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
المواد الغذائية	3605	3587	3800	4954	7813	5863	6058	9755	9022	9580	11005
الطاقة والزيوت	173	212	244	324	594	549	955	1097	4955	4385	2879
مواد الخام	784	751	843	1325	1394	1200	1409	1761	1839	1841	1891
منتجات نصف مصنعة	3645	4088	4934	7105	10015	10165	10098	10480	10629	11310	12852
سلع التجهيز الفلاحية	173	160	92	146	174	233	341	382	330	508	658
سلع التجهيز الصناعية	7124	8425	8528	10026	15142	15139	15776	15708	13604	16194	18961
سلع استهلاكية غير غذائية	2783	3103	3009	3752	4346	6145	5836	7270	9997	11210	10334
ذهب صناعي	6	4	2	0.01	2	-	-	-	-	-	-
المجموع	18293	20357	21456	27631	39479	39294	40473	46453	50376	55028	58580

Source: Ministère du Commerce, agence nationale de promotion du commerce extérieur, algex, www.algex.dz.
Ministère des Finances, direction générale des douanes, centre national de l'information et des statistiques, statistiques du commerce extérieur de l'Algérie, 2014, op.cit, p16.
Ministère des Finances, direction générale des douanes, centre national de l'information et des statistiques, statistiques du commerce extérieur de l'Algérie, 2013, op.cit, p16.

ومن قراءة معطيات الجدول يتضح أن سلع التجهيز الصناعي احتلت المرتبة الأولى من إجمالي الواردات طوال فترة الدراسة، فخلال عام 2014 سجلت مبلغ 18961 مليون دولار بعد أن كانت تساوي 7124 مليون دولار عام 2004، وهي تشكل 32.37% من إجمالي الواردات في عام 2014. بالإضافة إلى ذلك، ففي عام 2014 احتلت الواردات من المنتجات نصف المصنعة المرتبة الثانية من إجمالي الواردات بنسبة تقدر 21.94% أي ما قيمته 12852 مليون دولار، أما المواد الغذائية فقد احتلت ثالث رتبة بنسبة 18.79%، وبعدها تأتي السلع الاستهلاكية غير الغذائية في المرتبة الرابعة حيث تمثل 17.64% من إجمالي الواردات، أما الطاقة والزيوت، المواد الخام، فإنها تحتل الرتبة الخامسة والسادسة على التوالي محققة نسبة قدرها 4.91% و3.23% على الترتيب، وتأتي في المرتبة الأخيرة من حيث الاستيراد سلع التجهيز الفلاحية بنسبة 1.12%.

كما يلاحظ من خلال تحليل الواردات أنها تتزايد من عام إلى آخر، ووصلت أوجها عام 2014، حيث حققت مبلغ 58580 مليون دولار، وذلك لارتفاع الطلب المحلي على السلع المستوردة، ولتغطية احتياجات برنامج الإنعاش الاقتصادي التي انطلقت فيه الحكومة الجزائرية عام 2001، فنسبة معتبرة وجهت لاستيراد التجهيزات الصناعية، في حين نجد أن فاتورة الغذاء بلغت 11005 مليون دولار، وهذا الوضع تمت محاولة تصحيحه من خلال تخفيض قيمة الدينار المستمر لكبح الواردات.

– التوزيع الجغرافي للتجارة الدولية:

تؤمن الجزائر غالبية وارداتها من دول الاتحاد الأوروبي (الجدول رقم 5)، كما تزداد قيمتها كل سنة، حيث مثلت حصتها ما يقارب 52.20% من إجمالي الواردات خلال عام 2013، وما نسبته 50.67% خلال عام 2014، ثم احتلت المرتبة الثانية دول آسيا دون البلدان العربية بنسبة 21.54%، أما المرتبة الثالثة فعادت لمناطق منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية دون الاتحاد الأوروبي بحصة 14.40%، أما التعامل مع دول أمريكا الجنوبية، الدول العربية، بلدان إفريقيا فيعتبر ضعيف جدا.

أما الصادرات فتتركز في الدول الصناعية، سواء دول الاتحاد الأوروبي التي احتلت نسبة 63.53% من إجمالي الصادرات خلال عام 2013، وتقريبا نسبة 64.21% خلال عام 2014، ثم تأتي في الرتبة الثانية مناطق منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية دون الاتحاد الأوروبي بحصة 16.45%، أما المرتبة الثالثة فعادت إلى دول آسيا دون البلدان العربية بنسبة 8.05%، تليها دول أمريكا الجنوبية، الدول العربية، بلدان إفريقيا.

الجدول رقم 5: التوزيع الجغرافي لتجارة الجزائر الخارجية خلال الفترة 2013-2014 (مليون دولار)

السنوات / التوزيع الجغرافي	الصادرات				الواردات			
	2013		2014		2013		2014	
	القيمة	النصيب%	القيمة	النصيب%	القيمة	النصيب%	القيمة	النصيب%
الاتحاد الأوروبي	41.277	63.53	40.378	64.21	28.724	52.20	29.684	50.67
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (دون الاتحاد الأوروبي)	12.210	18.79	10.344	16.45	6.965	12.66	8.436	14.40
بلدان أوروبية أخرى	52	0.08	98	0.16	1.213	2.20	886	1.51
أمريكا الجنوبية	3.211	4.94	3.183	5.06	3.466	6.30	3.815	6.51
آسيا دون البلدان العربية	4.697	7.23	5.060	8.05	10.623	19.30	12.619	21.54
بلدان المحيط	-	-	-	-	-	-	-	-
البلدان العربية (دون المغرب العربي)	797	1.23	648	1.03	2.414	4.39	1.962	3.35
بلدان المغرب العربي	2.639	4.06	3.065	4.87	1.029	1.87	738	1.26
بلدان إفريقيا	91	0.14	110	0.17	594	1.08	440	0.75
المجموع	64.974	100	62.886	100	55.028	100	58.580	100

Source: Ministère des Finances, direction générale des douanes, centre national de l'information et des statistiques, statistiques du commerce extérieur de l'Algérie, 2014, op.cit, p16.

ثانيا: آليات ترشيد الواردات وزيادة الصادرات الجزائرية:

إن الصياغة الجديدة للسياسة الاقتصادية تعتمد على إحلال الواردات وتشجيع الصادرات وذلك من خلال معالجة الخلل في قيمة الدينار الجزائري، زيادة الصادرات الصناعية الجزائرية، احترام مقاييس الجودة والنوعية،

الاهتمام بنشاط البحث والتطوير، تدعيم التجارة الالكترونية، تعديل معدلات الضرائب على التجارة الخارجية وترشيد الواردات.

1- معالجة الخلل في قيمة الدينار الجزائري:

يمكن أن يساهم تغيير سعر الصرف في تصحيح اختلال الميزان التجاري عن طريق تعديل الأسعار المحلية والأجنبية بما يسمح بالتوازن ما بين الصادرات والواردات، فالغرض من قيام الحكومة ممثلة في السلطات النقدية (بنك الجزائر) بتخفيض قيمة الدينار بالنسبة للعملات الأجنبية هو إعادة التوازن إلى الميزان التجاري، فتخفيض العملة سيرفع سعر الصرف الأجنبي، أي قيمة العملات الأجنبية مقومة بالعملة الوطنية، بعبارة أخرى، يخفض من الأسعار المحلية مقومة بالعملات الأجنبية ويرفع من الأسعار الخارجية مقومة بالعملة الوطنية، ويترتب على ذلك أن تصبح السلع الأجنبية غالية الثمن بالنسبة للمواطنين فيقل الاستيراد من الخارج، كما أن السلع الوطنية تصبح رخيصة في نظر الأجانب فيزداد طلبهم على السلع الوطنية، وبذلك تزداد صادرات الدولة إلى الخارج، ويترتب على زيادة الصادرات من ناحية وانخفاض الواردات من ناحية أخرى فائض إيجابي في الميزان التجاري قد يعوض العجز الذي كان موجودًا قبل التخفيض. وقد شرع في تخفيض قيمة الدينار الجزائري سنة 1988، وسجلت أعلاها سنوات 1991 و1994 كما هو مبين في الجدول رقم 6.

الجدول رقم 6: المعدل السنوي لتخفيض الدينار الجزائري بالنسبة للعملات الرئيسية خلال الفترة 1989-2000

السنة	*USD*	*FRF*	ITL (1000)	SPA (100)
1989	17,6	23,8	22,7	32,4
1990	51,5	71,6	69,3	72,2
1991	75,2	73,6	73,7	75,2
1992	6,6	0,3	-17,1	-10,3
1993	5,7	-2,2	- 7,0	-12,4
1994	78,9	96,8	82,9	86,7
1995	21,1	33,2	24,8	31,8
1996	7,8	0,7	11,7	0,10
1997	5,5	-7,9	-8,1	-9,00
1998	2,36	2,83	1,8	2,52
1999	19,27	9,75	9,7	9,36
2000	12,81	-1,97	-1,96	-0,70
متوسط الفترة	22,95	32,20	28,10	28,63

Source: Mohamed Kenniche: Monnaie surévaluée, système de prix et dévaluation en Algérie, Cahiers du CREAD n°57, 3ème trimestre 2001, p33 .

نلاحظ أن تخفيض الدينار الجزائري كان متماثلا بالنسبة للعملات الأوروبية كالفرنك الفرنسي، الليرة الإيطالية والبسيطا الإسبانية، أما بالنسبة لعملة الولايات المتحدة الأمريكية الدولار فقد كان أقل حدة، وعليه فإن انخفاض العملة الوطنية غير متماثل بالنسبة لمختلف العملات الأجنبية، مما يدل على أن سوق الصرف الرسمي للدينار غير فعال.

كما أن السعي لإزالة الأسواق الموازية للنقود والسلع، وكذا تصحيح تكافؤ القدرة الشرائية للعملة الوطنية وتسهيل اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي أرغم السلطات العمومية على تخفيض قيمة الدينار بحوالي 79% بالنسبة للدولار، 97% بالنسبة للفرنك الفرنسي، 83% بالنسبة لليرة الإيطالية و87% بالنسبة للبستا الإسبانية سنة 1994. ومن بين الأهداف الأساسية المرجوة من وراء ذلك هو تمكين الجزائر من إرساء سوق حرة للصرف، حيث تم في أول الأمر إنشاء سوق مصرفية مشتركة للعملات الصعبة تسمح للبنوك التجارية من حيازة العملة الصعبة المودعة من طرف زبائنها[34]، ومنذ شهر جانفي 1996 تم التخلي عن جلسات تحديد القيمة، وشكل ذلك خطوة حاسمة نحو تحقيق نظام أسعار صرف عائمة[35].

ولكن بعد كل هذه السلسلة من التخفيضات لم تتمكن الجزائر بعد من إنشاء سوق صرف حرة، فتحويل الدينار ما زال يقتصر على عمليات التجارة الخارجية فقط، كما تم إلغاء سوق الصرف الآجل، فتخوف السلطات النقدية من عمليات المضاربة المحتملة، أدى سنة 1993 إلى إلغاء عمليات الشراء الآجل للعملات الأجنبية، هذا القرار فقد كل إمكانية للتغطية ضد خطر الصرف بالنسبة للمستوردين والمصدرين الجزائريين.

أما فيما يتعلق بالصادرات من المواد الأولية خاصة المحروقات التي تشكل أكثر من 97% من إجمالي الصادرات، فينعدم التأثير الإيجابي للتخفيض، حيث تتحدد أسعار بيعها بالعملات الأجنبية في الأسواق العالمية،

[34] Abdelouahab Keramane: Présentation du marché interbancaire des changes, Banque d'Algérie, disponible sur internet, 03-04-2012, http://www.bank-of-algeria.dz/marcheint1.htm
[35] Fonds monétaire international: Rapport des services du FMI pour les consultations de 2010 au titre de l'article IV, n°11/39, 23 décembre 2010, Washington, p 3.

أي أنها لا تتأثر بالتكلفة الداخلية، كما أن الطلب عليها يكون مرتبطًا بالظروف الاقتصادية السائدة في الدول الصناعية، لذلك تكون مرونة الطلب على هذا النوع من الصادرات جد ضعيفة بالنسبة لأسعارها.

كما تتحدد الأسعار الداخلية للمنتجات المستوردة وفقًا لتقلبات سعر الصرف، ويصعب الضغط على حجم هذه المنتجات لعدم مرونة البنيان الاقتصادي من جهة والتبعية التقنية من جهة أخرى، ويضاف إلى ذلك أن الطلب عليها هو ذو مرونة ضعيفة، فلا يتحقق تناقص حجم الواردات إلا بالركود الاقتصادي.

الجدول رقم 7: المعدل السنوي لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الرئيسية خلال الفترة 2002-2011

العملة / السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
دولار و.م.أ	79.682	77.3950	72.0610	73.2760	72.6470	69.2920	64.5828
اليورو	73.0825	79.2962	87.3279	89.6350	90.3527	95.1804	93.9597
العملة / السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
دولار و.م.أ	72.6470	74.3908	72.8537	77.5519	79.3808	80.5606	
اليورو	101.1664	97.5985	102.2154	102.1626	105.4374	106.9064	

المصدر: صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011، مرجع سابق، ص ص 393-394.

صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009، الملاحق الإحصائية، العدد 29، أبوظبي، 2009، ص ص 371-372.

صندوق النقد العربي: النشرة الإحصائية للدول العربية 1999-2008، أبوظبي، 2010، ص 10.

Ministère des finances: taux de change, disponible sur internet, 12-08-2015, http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/taux_change/taux%20de%20change2014.pdf

ولمواجهة الضغوط التضخمية الناجمة عن تراجع قيمة الدينار الجزائري اتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات التصحيحية تهدف إلى زيادة النمو الاقتصادي عن طريق تحرير المبادلات التجارية، تشجيع الادخار الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر، خوصصة المؤسسات العمومية، التخفيض في الضرائب والتعريفات الجمركية.

2- إتباع سياسة زيادة الصادرات الصناعية الجزائرية:

إن النجاح التصديري يحتاج إلى مستوى غير مسبوق من الجهد على المستويين العام والخاص، لذلك على الجزائر أن تقوم بالعديد من البرامج لتشجيع وتطوير الإنتاج الوطني بما يسمح له بالمنافسة في الأسواق الدولية، بهدف التخلص من التبعية اتجاه قطاع المحروقات عبر تنويع الصادرات[36]. ومن بين القواعد الهامة الواجب مراعاتها تتمثل في اختيار بعض قطاعات التصدير السلعي في المجالات التي تتمتع فيها الجزائر بميزات تنافسية كبداية للانطلاق التصديري[37]، واعتمادًا على معطيات النسيج الصناعي الجزائري، يقترح أن تكون قطاعات البداية في جانب الحاصلات الزراعية، المواد الغذائية المصنعة، مواد البناء ومستلزماته، الصناعات الحديدية والمعدنية، ومما يدعم هذا الاختيار ما تتمتع به هذه الصناعات من مزايا عديدة كقاعدة صناعية هامة، معدلات عالية لنمو الطلب العالمي على منتجاتها وتوافر المواد الخام محليًا، ثم تنتقل المنتجات التصديرية في المرحلة التالية إلى الصناعات الكيماوية والميكانيكية، إلى أن نصل في المرحلة الأخيرة إلى الصناعات الإلكترونية الحديثة.

وتعد هذه المراحل من التجارب العملية الناجحة في تنمية الصادرات، والتي يمكن الاستفادة منها في عملية الانطلاقة التصديرية من خلال التحرك من مجموعة منتجات إلى مجموعة أخرى، والتركيز على الصناعات التي تتواءم وكل مرحلة من مراحل النمو التصديري، التي تبدأ عادة بالصناعات التي تتصف بانخفاض الكثافة الرأسمالية، ثم التدرج إلى الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية الأعلى، فالصناعات الكثيفة التكنولوجية.

ولتحقيق ذلك تم إنشاء العديد من المؤسسات بهدف تنشيط البنية المؤسسية للتصدير منها ما يلي:

- المؤسسة الجزائرية للمعارض والتصدير: تساهم في تنمية المبادلات التجارية، بترقية الصادرات وترشيد الواردات، وقد أوكلت إليها مهمتا تنظيم وتنشيط التظاهرات الاقتصادية في داخل الجزائر وخارجها[38].
- الوكالة الوطنية للنشر والإشهار: من مهامها في مجال ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات القيام بكل عمل أو نشاط إعلامي من شأنه المساهمة بتعريف الإنتاج الوطني في الخارج[39].

[36] عجة الجيلالي: التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من إحتكار الدولة إلى إحتكار الخواص، دار الخلدونية، الجزائر، 2007، ص 259.

[37] Abdelkader Derbal: L'exportation et l'entreprise Algérienne: Passé, Présent, Futur", Les Cahiers du Cread, n°43, 1er Trimestre 1998, p 44.

[38] Rachid gasmi: les foires et salons « vecteur de promotion de la production national »,safex , disponible sur internet, 03-04-2012, http://www.safex-algerie.com/fr/safex/lettre-du-president.html

– الديون الوطني لترقية التجارة الخارجية: مكلف بالمشاركة في تطوير إستراتيجية ترقية التجارة الخارجية، ويساهم في تطبيق السياسة الوطنية للمبادلات التجارية عن طريق تسهيل نفاذ المنتجات المحلية إلى الأسواق العالمية[40].

– الغرفة الوطنية للتجارة والصناعة: هدفها القيام بكل عمل يرمي إلى ترقية مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وتنميتها وتوسيعها لاسيما في مجال الأسواق الخارجية[41].

– الشركة الوطنية لتأمين القرض عند التصدير: تكلف بتأمين كل الأخطار المترتبة عن عمليات التصدير وفقًا للشروط المنصوص عليها في العقد سواءا كانت تجارية، سياسية، أخطار عدم التحويل، بالإضافة إلى الأخطار الناجمة عن الكوارث وتستثنى صادرات المحروقات من اختصاص هذه الشركة[42].

3- احترام مقاييس الجودة والنوعية:

تعيش المؤسسات في بيئة من سماتها بروز التنافسية كحقيقة أساسية تحدد نجاح أو فشل مؤسسات الأعمال، مما يحتم عليها العمل الجاد والمستمر لتحسين موقفها في الأسواق[43]، فبدأت بالتركيز على مقاييس جديدة لتقييم أدائها، وهي المقارنة مع المنافس النموذجي، وبالتالي وضع الخطط والبرامج الملائمة، ومن ثم العمل على تجاوزه وتحقيق مزايا تنافسية وانتزاع مركز الصدارة في السوق[44].

ولأجل أن تكون المؤسسة في وضع تنافسي على المستوى الدولي، فإنه عليها الاهتمام بمستوى الجودة، فالمنتوج يجب أن يتوافق وينسجم مع المتطلبات العالمية حتى يضمن بقاءه في بيئة الأعمال، فالحصول على شهادة

---

[39] المرسوم التنفيذي رقم 67-279، المؤرخ في 20 ديسمبر 1967، الصادر قي الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 2، بتاريخ 05 جانفي 1968، ص 16.

[40] المرسوم التنفيدي رقم 96 /327، المؤرخ في 18 أكتوبر 1996، الصادر قي الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 58، بتاريخ 06 أكتوبر 1996، ص ص 9-10.

[41] المرسوم التنفيدي رقم 94/96، المؤرخ في 1996/03/03، الصادر قي الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 16، بتاريخ 06 مارس 1996، ص 20.

[42] المرسوم التنفيدي رقم 06/96، المؤرخ في 1996/01/10، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 03، بتاريخ 14 جانفي 1996، ص 17.

[43] فواز التميمي، أحمد الخطيب: إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات التأهيل للإيزو 9001، عالم الكتب الحديث، عمان، 2008، ص 88.

[44] نفس المرجع السابق، ص 90.

إيزو يتطلب من المؤسسة الالتزام بالمواصفات المحددة والمتفق عليها دوليا[45]، بتقديم منتجات وخدمات ذات جودة مقبولة، الشيء الذي يجعل العملاء أكثر ثقة بها، مما يزيد من حصتها السوقية، وبالتالي تعظيم أرباحها[46].

كما أن مسار تقييس المؤسسات حديث النشأة في الجزائر، حيث تحصلت أول مؤسسة على إيزو 9000 في جويلية 1998، فهي تعاني من ظاهرة التقليد التي عرفت انتشارًا واسعًا يثير القلق، مما دفع السلطات العمومية إلى وضع أجهزة قانونية وتشريعية لمكافحتها، وذلك قبل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة حيث ستصبح المنافسة جد قاسية[47]، ويمكن تناول مظاهر الاهتمام بالجودة في الجزائر بإيجاز على النحو الآتي:

– إنشاء المعهد الجزائري للتقييس، وهو الهيئة الممثلة للجزائر وكعضو في المنظمة العالمية للتقييس، وله حق منح شهادة مطابقة المنتوج فقط، فهذا المعهد يرافق المؤسسات الجزائرية طوال مسيرتها لتطبيق نظام تسيير الجودة من خلال تكوين أفرادها وتقديم الإرشادات اللازمة والتدقيق الأولي لها، كما تدعم الدولة هذه المؤسسات ماديا للحصول على الشهادة.

– وفي إطار تطوير الجودة بالجزائر، تم إنشاء الجائزة الجزائرية الوطنية للجودة تحت وصاية وزارة الصناعة، حيث تحصلت عليها صيدال عام 2003، شركة الاسمنت عين توتة عام 2004[48]، المؤسسة الوطنية لإنتاج اللوالب والسكاكين والصنابير عام 2005، المؤسسة الوطنية لصناعة الملح عام 2006، المؤسسة الجزائرية لإنجاز التجهيزات والمنشآت المعدنية عام 2007، مؤسسة نقل المعدات الصناعية والكهربائية عام 2008، مؤسسة ميناء بجاية عام 2009، المؤسسة الوطنية للدهن عام 2010، مجمع بن حمادي عام 2011، مؤسسة الخزف بالغزوات عام 2012، المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية عام 2013 وكناوف بلاتر فلوروس عام 2014.

---

[45] يوسف حجيم الطائي، محمد عاصي العجيلي، ليث علي الحكيم، مؤيد الفضل: نظم إدارة الجودة في المنظمات الإنتاجية والخدمية، دار اليازوري العلمية، عمان، 2009، ص 74.

[46] نظمي نصر الله: إيزو 9000 إصدار عام 2000 خطوة جديدة على الطريق لتطوير المنظومة الإدارية، سلسلة إصدارات اتحاد الصناعة المصرية، القاهرة، 2000، ص 21.

[47] Mohamed chaib aissaoui: la certification, la labellisation et le marquage au service de l'économie nationale, IANOR, 19 décembre 2010, p 2.

[48] إلهام يحياوي: الجودة كمدخل لتحسين الأداء الإنتاجي للمؤسسات الصناعية الجزائرية، دراسة ميدانية بشركة الاسمنت عين التوتة (باتنة)، مجلة الباحث، العدد 5، 2007، ص 50.

– بالنسبة لشهادات الإيزو، فقد بلغ عدد المؤسسات الجزائرية المتحصلة على شهادات الإيزو ما يقدر بـ 664 إلى غاية نهاية عام 2013 (أنظر الجدول رقم 8).

الجدول رقم 8: تطور عدد المؤسسات الجزائرية المتحصلة على شهادة إيزو

مواصفات الإيزو	إيزو 13485	إيزو 14001	إيزو 22000	إيزو 50001	إيزو 9001	إيزو 27001	إيزو 16949	المجموع
العدد	06	101	11	04	540	02	0	664

Source: organisation internationale de normalisation, évolution des certificats iso en Algérie, disponible sur internet, 16-08-2015, http://www.iso.org/iso/FR/home/standards/certification/iso-survey.htm?certificate=ISO%2014001&countrycode=DZ#standardpick

4- الاهتمام بنشاط البحث والتطوير:

اعتنت الدول الصناعية بأنشطة البحث والابتكار لكونها مصدر ذو أهمية يمكن من تحسين المنتجات والإنتاجية، تقليص كلفة الإنتاج، تخفيض استهلاك الطاقة والمواد الأولية، إرساء ودعم تنافسية الآلة الصناعية، خلق مناصب الشغل والحفاظ على البيئة...الخ. وعليه، عند إعداد برامج تنمية الصادرات يجب التفكير في إنشاء برنامج قومي لربط أجهزة البحث العلمي بالمؤسسات الاقتصادية، إن ذلك من شأنه أن يمكن الباحثين من التعرف على المشاكل الواقعية واقتراح الحلول. لذلك تعمل الجزائر جاهدة في ميدان البحث العلمي والتطوير التكنولوجي لاستدراك التأخر المسجل، وتجسد ذلك بتشريع قانون 98-11 للبحث العلمي* في 22 أوت 1998 والذي يهدف إلى مايلي:

* تطبيقا لهذا القانون تم إصدار عدد من المراسيم التنفيذية:

– المرسوم التنفيذي 99-243 المؤرخ في 31 أكتوبر 1999 الذي يحدد تنظيم وإدارة المكاتب الفرعية الدائمة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

– المرسوم التنفيذي 99-255 المؤرخ في 31 أكتوبر 1999 الذي يحدد قواعد إنشاء تنظيم وإدارة مخابر البحث.

– المرسوم التنفيذي 99-256 المؤرخ في 16 نوفمبر 1999 الذي يحدد قواعد إنشاء تنظيم وإدارة المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي.

– المرسوم التنفيذي 99-258 المؤرخ في 16 نوفمبر 1999 الذي يحدد كيفيات إنشاء تنظيم وتسيير وحدات البحث.

– المرسوم التنفيذي 99-259 المؤرخ في 16 نوفمبر 1999 الذي يحدد كيفيات ممارسة الرقابة المالية على المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي، الثقافي، المهني والتكنولوجي ومختلف وحدات البحث.

- ضمان ترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي؛
- تدعيم القواعد العلمية والتكنولوجية للبلاد؛
- تحديد وتوفير الوسائل الضرورية للبحث والتطوير؛
- رد الاعتبار لوظيفة البحث أينما كانت وكذا تحفيز عملية تثمين نتائج البحث؛
- دعم تمويل الدولة لكل الأنشطة المتعلقة بالبحث والتطوير[49].

5- تدعيم التجارة الالكترونية:

إن لتكنولوجيا المعلومات دور هام في دعم استخدام التجارة الإلكترونية لخدمة الصادرات الجزائرية، وذلك بزيادة قدراتها التنافسية، كما تسهل وصولها إلى مراكز الاستهلاك، بإمكانية تسويق سلعها وخدماتها في الأسواق العالمية بأقل التكاليف، مع سرعة عقد وإنهاء الصفقات، تقديم فرص تصدير لصغار المنتجين، تحليل الأسواق والاستجابة لتغيرات احتياجات ومتطلبات المستهلكين[50].

6- تعديل معدلات الضرائب على التجارة الخارجية:

إن سياسة الإصلاح تستوجب إزالة تدرجية للقيود الجمركية، مع تخفيض سعر الصرف بنسبة معينة، والذي يعتبر دعمًا للصادرات وضرائب إضافية على الواردات بنفس النسبة، بهدف معالجة الخلل في الميزان التجاري، لهذا الغرض دخلت التعريفة الجمركية الجديدة حيز التنفيذ ابتداء من الفاتح جانفي 2002، وهي مهيكلة في أربع نسب: 0، 5، 15 و30%، والتي من شأنها أن تجعل الجزائر البلد الأقل حمائية في المنطقة المتوسطة[51].

7- إتباع سياسة ترشيد الواردات:

تكمن زيادتها المستمرة في عدة أسباب، أهمها ناجمة عن انخفاض درجة مرونة الطلب على الواردات السلعية، بسبب الحاجة الشديدة إلى الواردات الوسيطة اللازمة للإنتاج والواردات من السلع الرأسمالية لبرامج الاستثمار، ناهيك عن عدم إمكانية تخفيض الواردات السلعية الاستهلاكية بدرجة كبيرة لأن معظمها أساسية كالقمح

[49] محمد العربي ساكر: محاضرات في الإقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص 261.

[50] عبد الحميد بسيوني، عبد الكريم عبد الحميد البيوني: التجارة الالكترونية، دار الكتب العلمية، القاهرة، 2003، ص 78.

[51] يوسفي رشيد: مرجع سابق، ص 161.

والحليب، ويبقى مجال المناورة محصور في السلع الاستهلاكية الكمالية، والتي تمثل سوى نسبة ضئيلة جدًا من الواردات.

أما التصلب في هيكل الواردات يعود بالدرجة الأولى إلى انتهاج سياسة تصنيع تعتمد على مكونات إنتاج مستوردة في ظل انخفاض جودة المدخلات المحلية من أجزاء ومكونات بل وغيابها في أحيان كثيرة، والتي خلقت قطاعات ذات حجم تعتمد في كثير من مستلزمات إنتاجها على الاستيراد. بالإضافة إلى ذلك، زيادة ميل الاستهلاك بمعدل يفوق القدرة على الإنتاج، وإن كان من الطبيعي ارتفاع الاستهلاك بزيادة نمو السكان، كما تم استحداث أنماط استهلاكية جديدة، وقد لجأت الدولة للوفاء باحتياجات الاستهلاك بالاعتماد على الاستيراد.

ومما سبق يتبين أن زيادة الواردات ما هو إلا نتيجة السياسات الاقتصادية المتبعة، كما أن معالجتها لا تكمن في فرض المزيد من القيود عليها، بل بإعادة صياغة سياسات تعمل على ترشيد الاستهلاك لعودة معدلاته إلى قيمته الطبيعية، الاهتمام بالمدخلات المحلية الصناعية وتحسين جودتها، الاستناد إلى نموذج التنافسية للاقتصادي "بورتر Porter"، والتي تدور فكرته حول أنه لتطوير صناعة معينة يستلزم تنشيط الصناعات المغذية المرتبطة في نفس الوقت.

يعني ذلك أنه بالنسبة للجزائر في حالة توافر مزايا نسبية في صناعات معينة كالصناعات الكيماوية، الحديد والصلب، الصناعات الغذائية...إلخ، فلابد أن يتجه التفكير إلى تشجيع إحلال الواردات في السلع الوسيطية المرتبطة بها، ويتطلب ذلك إنشاء إنتاج محلي بديل منافس يعوض واردات هذه السلع من العالم الخارجي.

كما أن التوجه نحو الاستثمار في الصناعات الكهربائية والالكترونية، والذي تقوم به الشركات المتعددة الجنسيات التي سوف تركز عملياتها في الدول المتقدمة وبعض الدول النامية المتراكم لديها خبرات فنية، بشرية وبنية تحتية متطورة، وبالتالي ستواجه الجزائر منافسة حادة، ولذلك فان الحوافز المقدمة وحدها ليست كافية، بل تلعب عناصر المهارة الفنية، المعرفية، الإدارية، التنظيمية والتكنولوجية دورا متزايدا في تفضيلها لمنطقة دون أخرى[52].

[52] Abdelkader Derbal: Algeria's Export Policy, In Strategic Planning and Development, Ed par S. Nwankwo et L. Montanheiro, SHU Press, Sheffield, Angleterre, 1997, pp 12-13.

الخاتمة:

رغم الإصلاحات الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الجزائري، والتي يتجلى جزء منها في أن الدولة أرادت القيام بتنظيم قطاع التجارة الخارجية وتفعيله، إلا أنه لا يزال يدور في حيز مغلق ألا وهو الاقتصاد الريعي، كون أن المحروقات تشكل المورد الرئيسي للاقتصاد الوطني، وأن الصادرات خارج قطاع المحروقات تمثل نسبة ضئيلة، ويمكن إرجاع ذلك للأسباب التالية:

– استغلال قطاع المحروقات كمورد رئيسي، حيث يعتبر أغلى ثروة وأخطرها لأنه طاقة قابلة للنضوب، ومن مميزاته إبقاء الاقتصاد الوطني هشا وضعيفا، مع سهولة وقوع أعراض الداء الهولندي، ومن تم التعرض للصدمات الاقتصادية.

– تخوف الدولة من الانفتاح الاقتصادي لإدراكها مدى ضعف مؤسساتها وعدم قدرتها على المنافسة.

– ضعف استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة عدم توفر مناخ الأعمال المناسب.

– نمو الاقتصاد الغير الرسمي وعدم تمكن الدولة من التحكم فيه، مما يدل على ضعف السياسات الاقتصادية الكلية.

– عدم استكمال عملية الخوصصة كون أن مساهمة القطاع الخاص بقي ضعيف ومحصور مقارنة بالقطاع العام.

– ضعف استغلال القطاع الزراعي، والذي يعتبر الرهان الوحيد للجزائر، كونها لا تستطيع المنافسة في القطاع الصناعي والتكنولوجي.

– غياب ثقافة التصدير عند المتعاملين الاقتصاديين وميلهم إلى الاستيراد، لارتفاع الربح والتقليل من مخاطر التصدير.

– صعوبة تقديم منتجات مطابقة للمواصفات الدولية بسبب انخفاض الإبداع والابتكار، الناجم عن ضعف ميزانية البحث والتطوير.

– عدم التمكن من تشكيل تكتل اقتصادي عربي أدى إلى إضعاف التجارة الخارجية، ومن تم سوء استغلال موقعها الجغرافي الاستراتيجي.

قائمة المراجع:

1- ابراهيم العيسوي: قياس التبعية في الوطن العربي، مركز الوحدة العربية، بيروت، 1989.

2- إلهام يحياوي: الجودة كمدخل لتحسين الأداء الإنتاجي للمؤسسات الصناعية الجزائرية، دراسة ميدانية بشركة الاسمنت عين التوتة (باتنة)، مجلة الباحث، العدد 5، 2007.

3- المرسوم التنفيذي رقم 67-279، المؤرخ في 20 ديسمبر 1967، الصادر قي الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 2، بتاريخ 05 جانفي 1968.

4- المرسوم التنفيدي رقم 96 /327، المؤرخ في 18 أكتوبر 1996، الصادر قي الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 58، بتاريخ 06 أكتوبر 1996.

5- المرسوم التنفيدي رقم 94/96، المؤرخ في 1996/03/03، الصادر قي الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 16، بتاريخ 06 مارس 1996.

6- المرسوم التنفيدي رقم 06/96، المؤرخ في 1996/01/10، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 03، بتاريخ 14 جانفي 1996.

7- يوسف حجيم الطائي، محمد عاصي العجيلي، ليث علي الحكيم، مؤيد الفضل: نظم إدارة الجودة في المنظمات الإنتاجية والخدمية، دار اليازوري العلمية، عمان، 2009.

8- يوسفي رشيد: سياسة التصدير كأداة للتقويم الهيكلي –حالة الجزائر–، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة وهران، 2005-2006.

9- محمد العربي ساكر: محاضرات في الإقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.

10- نظمي نصر الله: إيزو 9000 إصدار عام 2000 خطوة جديدة على الطريق لتطوير المنظومة الإدارية، سلسلة إصدارات اتحاد الصناعة المصرية، القاهرة، 2000.

11- عبد الحميد بسيوني، عبد الكريم عبد الحميد البيوني: التجارة الالكترونية، دار الكتب العلمية، القاهرة، 2003.

12- عجة الجيلالي: التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من إحتكار الدولة إلى إحتكار الخواص، دار الخلدونية، الجزائر، 2007.

13- فواز التميمي، أحمد الخطيب: إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات التأهيل للإيزو 9001، عالم الكتب الحديث، عمان، 2008.

14- صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، العدد 31، أبوظبي، 2011.

15- صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، العدد 34، أبوظبي، 2014.

16- صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009، الملاحق الإحصائية، العدد 29، أبوظبي، 2009.

17- صندوق النقد العربي: النشرة الإحصائية للدول العربية 1999-2008، أبوظبي، 2010.

18- Abdelkader Derbal: Algeria's Export Policy, In Strategic Planning and Development, Ed par S. Nwankwo et L. Montanheiro, SHU Press, Sheffield, Angleterre, 1997.
19- Abdelkader Derbal: L'exportation et l'entreprise Algérienne: Passé, Présent, Futur", Les Cahiers du Cread, n°43, 1er Trimestre 1998.

20- Abdelouahab Keramane: Présentation du marché interbancaire des changes, Banque d'Algérie, disponible sur internet, 03-04-2012, http://www.bank-of-algeria.dz/marcheint1.htm

21- Annuaire statistique de l'Algérie, résultats 2005-2007, office national des statistiques, n°25, 2009.

22- Collection Statistiques, évolution des échanges extérieurs de marchandises de 1998 à 2008, n°148, office national des statistiques, janvier 2010.

23- Données statistiques, indices de valeur unitaire à l'importation de marchandises, office national des statistiques, n°651, premier semestre 2010.

24- Fonds monétaire international: Rapport des services du FMI pour les consultations de 2010 au titre de l'article IV, n°11/39, 23 décembre 2010, Washington.

25- Ministère des Finances, direction générale des douanes, centre national de l'information et des statistiques, statistiques du commerce extérieur de l'Algérie, 2014.

26- Ministère des Finances, direction générale des douanes, centre national de l'information et des statistiques, statistiques du commerce extérieur de l'Algérie, 2013.

27- Ministère des Finances, direction générale des douanes, centre national de l'information et des statistiques, statistiques du commerce extérieur de l'Algérie, 2010.

28- Ministère des Finances, production et valeurs ajoutées par secteur, disponible sur internet, http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/pib/PIB2014.pdf

29- Ministère des finances: taux de change, disponible sur internet, 12-08-2015, http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/taux_change/taux%20de%20change2014.pdf

30- Ministère de l'écologie, du développement durable et de l'énergie: historique du cours du Brent daté, en dollar par baril, disponible sur internet le 12-08-2015, http://www.developpement-durable.gouv.fr/Historique-du-cours-du-Brent-date.html

31- Ministère du Commerce, agence nationale de promotion du commerce extérieur, algex, www.algex.dz

32- Mohamed chaib aissaoui: la certification, la labellisation et le marquage au service de l'économie nationale, IANOR, 19 décembre 2010.

33- Mohamed Kenniche: Monnaie surévaluée, système de prix et dévaluation en Algérie, Cahiers du CREAD n°57, 3ème trimestre 2001.

34- Office national des statistiques: produit intérieur brut (SCN) et son affectation, disponible sur internet 12-04-2015 http://www.ons.dz/IMG/pdf/PIB_SCN_aff2000-2013.pdf

35- Organisation internationale de normalisation, évolution des certificats iso en Algérie, disponible sur internet, 16-08-2015, http://www.iso.org/iso/FR/home/standards/certification/iso-survey.htm?certificate=ISO%2014001&countrycode=DZ#standardpick

36- Rachid gasmi: les foires et salons « vecteur de promotion de la production national »,safex, disponible sur internet, 03-04-2012, http://www.safex-algerie.com/fr/safex/lettre-du-president.html

37- Rétrospective statistique 1970-2002, office national des statistiques, 2005.